

الاستغلال الجنسي التجاري للأطفال: عملية تحديث (1)

أدى المؤتمر العالمي الأول لمناهضة الاستغلال الجنسي التجاري للأطفال الذي انعقد في استوكهولم في شهر أغسطس/آب 1996 إلى إزالة الغموض الذي كان يلف الاستغلال الجنسي التجاري للأطفال. وعزز الجهد الكبير في الإعداد لمؤتمر استوكهولم والشروع في توثيق التجارب والخبرات، وتجميع المعلومات، وحشد الجهات المتباينة العاملة في الساحة، ووضع الاستغلال الجنسي التجاري للأطفال على الأولويات الدولية بقوة دفع جديدة للجهود الموجهة ضد الاستغلال الجنسي التجاري للأطفال. وقد يسرت المشاورات الإقليمية المؤدية إلى لقاء استوكهولم - الذي جمع العديد من أولئك الذين يعملون في مكافحة الاستغلال الجنسي للأطفال، إضافة إلى بعض اليافعين الذين تأثروا به، أو الذين مس حياتهم بطريقة ما - قيام شراكات جديدة وموجودة أصلاً. وأكد المؤتمر كذلك على دور تلك الجهات العاملة على المستويات المحلية والوطنية والإقليمية. وجمع بين 122 حكومة إلى جانب مئات من المنظمات غير الحكومية، والمنظمات الدولية والإقليمية، والباحثين، والأكاديميين، وقطاعات فرض تطبيق القانون واليافعين، وانتهى إلى التزامات دولية، وإمكانات جديدة، واندفاع من الطاقة للسير بتلك الجهود إلى الأمام. وقد جرى القيام بقسط كبير من ذلك بدعم من وسائل الاتصال والإعلام العالمية، التي لم تقتصر على تغطية العملية وحسب، بل أخذت أيضاً علماً بأهمية الدور الذي تستطيع تلك الوسائل القيام به في مناهضة الاستغلال الجنسي التجاري للأطفال وأصبحت من الجهات العاملة المنخرطة في هذه القضية.

وخلال خمس سنوات، جرى تطوير مئات المشاريع وتنفيذها، وازدادت قاعدة المعلومات زيادة ملموسة، وتم وضع شبكات جديدة لتبادل هذه المعلومات والتعاون موضع التنفيذ، وجرى تطويرها وتطويرها، واضطر الذين كانوا مترددين في الاعتراف بوجود الاستغلال الجنسي التجاري للأطفال في أوساطهم إلى تقبله في حالات كثيرة.

ولكن بينما انتشع الغموض واتضح الرؤية، أصبح المشهد الذي انكشف للعيان أكثر مدعاة للاكتئاب في تفاصيله. كما أن الفهم الأفضل لطبيعة الاستغلال الجنسي التجاري للأطفال - من حيث الأسباب الدافعة إليه، والآثار التي يتركها على الأطفال والأسر والمجتمعات المحلية، ومجال التحدي الهائل، والعقبات الواجب التغلب عليها من أجل حماية الأطفال، والرعاية لمن تعرضوا للاستغلال، والقضاء بالتالي على الاستغلال الجنسي التجاري للأطفال - يبين أن العمل لمناهضته والتصدي له لم يكد يبدأ بعد.

المؤتمر العالمي الثاني: لماذا يلتئم ثانية الآن؟

بعد مرور خمس سنوات على مؤتمر استوكهولم، حان الوقت للعودة إلى الوراء وتقييم ما تم تعلمه، وإنجازه، والتقصير في إنجازه، وما تم تغييره. ويعد اللقاء الدولي هذا فرصة فريدة لتحطيم الحدود الجغرافية التي تحدد في العادة العمل الذي يجري على الصعد المحلية والوطنية والإقليمية. وهي فرصة للجمع، على نطاق أوسع بكثير من السابق، بين القطاعات المتعددة المختلفة المنخرطة في الجهود الرامية إلى مناهضة الاستغلال الجنسي التجاري للأطفال ابتداءً من فرض تطبيق القانون مروراً بالباحثين وانتهاءً بالمنظمات العاملة على مستوى القاعدة الشعبية. وقد حان الوقت لإضافة قيمة إلى الجهود الفردية - في مجالات البحث العلمي، والعمل الميداني، ومنهجية والعمل، وتطوير الاستراتيجيات، واستعراض القوانين ومراجعتها، والتخطيط والمراقبة، والتقييم والقياس، وجمع البيانات والتوثيق، والتجربة والخطأ - وذلك بتجميعها معاً وتبادلها ومناقشة ما سيأتي بعد ذلك وبحته وإمكانية النظر فيه والتخطيط له.

وقد بدأت هذه العملية في أوائل عام 2001 في أنحاء العالم كافة، عندما قام العديد من الأفراد والمنظمات والجماعات بتنظيم مشاركتهم في المؤتمر أو في الاجتماعات الوطنية والإقليمية العديدة التي عقدت للإعداد للقاء يوكوهاما. فعقدت المنظمات غير الحكومية اجتماعات وطنية وإقليمية على مدار العام، بينما كرست جماعات قطاعية أخرى اجتماعاتها السنوية أو اللقاءات المنتظمة الأخرى في عام 2001 لمناهضة الاستغلال الجنسي التجاري للأطفال وللاستعدادات لمؤتمر يوكوهاما. وخصّص الاتحاد الدولي للصحفيين اجتماعه

السنوي العام للنظر في وسائل الاتصال والإعلام، والاستغلال الجنسي للأطفال، كما وضعت منظمة السياحة العالمية الاستغلال الجنسي التجاري للأطفال على أسبقيات مؤتمرها السنوي.

وجرى طيلة شهري أكتوبر ونوفمبر/تشرين الأول وتشرين الثاني، تنظيم مشاورات إقليمية فيما بين المنظمات الدولية والإقليمية في مناطق خمس هي: أوروبا، والأمريكيتان، والشرق الأوسط/إفريقيا، وجنوبي آسيا، وشرق آسيا/المحيط الهادي. ولم يقتصر الهدف من هذه المشاورات على توحيد وترسيخ المعلومات حول الوضع في تلك المناطق – تحديث المعرفة بالمشكلة والردود عليها – بل شمل الهدف أيضاً إعادة تنشيط الشراكات والآليات الإقليمية لتواصل عملها بعد يوكوهاما.

ويمثل المؤتمر الذي سينعقد في يوكوهاما اجتماع عمل جرى التخطيط له من أجل أن يتيح للمشاركين فرصاً واسعة لعرض ما قاموا به من عمل، ولتبادل الدروس التي تعلموها ومواجهة تجاربهم بعمل الآخرين والتعلم وإعلام الآخرين. وفي جلسة مكتملة الأعضاء ستتحدث الحكومات عن الإجراءات التي اتخذتها لتنفيذ جدول أعمال مؤتمر استوكهولم. ويتخلل هذا اللقاء ثلاث جلسات تعقدتها مجموعات نقاش تهدف إلى طرح بعض من أحدث الأفكار أمام المؤتمر حول الاستغلال الجنسي التجاري للأطفال، تتعلق بالدروس المستفادة (المجموعة رقم 1)، والتحديات والشعرات (المجموعة رقم 2) وسبل المضي قدماً (المجموعة رقم 3). وابتداءً من أول جلسة مسائية بعد الظهر ستسير ورش عمل بموازاة الجلسة المكتملة الأعضاء وتتيح للمشاركين الفرصة لتبادل الخبرات والأفكار.

وسيكون الأطفال واليافعون مشاركين متفرغين في جميع هذه النشاطات. وقد أعد أكثر من ثلاثمائة مندوب شاب مشاركتهم من خلال سلسلة من المشاورات السابقة للمؤتمر، بما فيها مشاورات في اللقاء الشبابي السابق لمؤتمر يوكوهاما والذي تستضيفه مدينة كاوازاكي من 13-16 ديسمبر/كانون الأول عام 2001.

ومع ذلك لن تكون يوكوهاما نهاية العمل، بل خطوة أخرى إلى الأمام، وفرصة لوقف قصيرة للتقييم والتعلم والتخطيط للخطوات القادمة. وخلال فترة خمس سنوات، سيكون قد تحقق المزيد من النجاحات وكذلك حدثت بعض النكسات التي لا مفرّ منها. ومما لا شكّ فيه أيضاً أنه سيتم إيقاع أطفال في الدعارة، والإساءة إليهم في أعمال إباحية، ونقلهم من مجتمعاتهم المحلية في أوطانهم إلى حيث يتم استغلالهم. ومع أن هذا ما زال حقيقة واقعة إلا أن العمل سيتواصل.

دعارة الأطفال

لا توجد إحصاءات موثوق بها حول عدد الأطفال في أنحاء العالم كافة، الذين تورطوا في تجارة الجنس. فالبيانات التي جرى جمعها جزئية، وليست العينات والمنهجيات قابلة للمقارنة ببعضها، بل إن تعريف الدعارة تختلف. كما أن بعض الدول لا تقوم أبداً بجمع بيانات، وبناء على ذلك فإن التقارير حول الموضوع تحمل، إلى حد بعيد، طابع القصص والنوادر، أو تقوم على الملاحظات غير المكتملة ولكن القيمة، التي قدمها أولئك العاملون مع الأطفال.

ومع ذلك، فإذا أضفنا أدنى الأرقام المتوافرة الواردة في مختلف الإحصاءات إلى بعضها البعض في كل دولة فإنها مع ذلك قد تصل في مجموعها إلى أكثر من مليون.

وبينما يحصر المعتدون جنسياً من المتحرشين بالأطفال اهتمامهم بالأطفال الذين لم يصلوا سن البلوغ بعد (حوالي 13 سنة من العمر)، فإن غالبية المعتدين جنسياً على الأطفال ليسوا من فئة المتحرشين بالأطفال، وكثيراً ما يكونون من ممارسي الدعارة العاديين الذين يشتركون الأطفال لأغراض الجنس كجزء من الاتجاه السائد في تجارة الجنس⁽²⁾. والأغلب أن ضحاياهم من اليافعين، وبصورة رئيسة من الفتيات اليافعات وإن كان يجري استغلال الفتيان أيضاً.

ويمكن ممارسة الدعارة مع الأطفال في بيوت الدعارة، وفي دعارة الشوارع، وقد يوقرهم سماسرة الدعارة للحفلات الخاصة على السفن أو في البيوت. ويمكن الحصول عليهم عن طريق سماسرة الجنس في مراكز التسوق، أو المنتزهات العامة، أو الشواطئ أو الأزقة الخلفية القذرة في المدن الكبرى. كما يمكن توفيرهم للسائحين في غرف الفنادق. وبايجاز، فإنه يتوقع أن يقدم الأطفال المنخرطون في الدعارة خدمات جنسية بطريقة تشبه كثيراً ذات الطريقة التي تقدمها العواهر الراشحات.

بيد أن هناك عدداً من الفروق الواضحة. ففي كل دول العالم لا تسمح القوانين بدعارة الأطفال فهي عمل غير مشروع. ومع أن تعريف "الطفل" قد يختلف من دولة إلى أخرى وقد يتفاوت سن الإدراك الجنسي، إلا أن القانون الدولي واضح وأن ممارسة الدعارة مع شخص دون الثامنة عشرة من عمره يخالف بوضوح حقوق الأطفال كما نصت عليها اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل (1989)⁽³⁾.

وينغمس الأطفال في تجارة الجنس من خلال عدد من الطرق المختلفة. فالتقارير عن عمليات الاختطاف لها أساس في الواقع رغم أن هناك أعداداً أكبر بكثير من الأطفال يتم اصطيادهم بأساليب أكثر دهاءً بكثير من ذلك. ففي عصر تزايد فيه فقر الأطفال والأسر، وتزايدت فيه البطالة، وقلت فيه فرص التعليم واشتدت فيه الضغوط الاستهلاكية، كثيراً ما يتوقع الأهل من الأطفال أن يساعدوا في دعم الأسرة مالياً. وينطبق ذلك بصفة خاصة على الطفلات الصغيرات اللواتي يعانين من مكانة متدنية داخل الأسرة في كثير من المجتمعات. وقد يؤدي الجهل بما ينتظر الطفل العامل، أو عدم الاكتراث برفاه الطفل ورعايته الاجتماعية، إلى إدخاله مباشرة في سلك الدعارة أو انخراطه في عمل منطو على الاستغلال، وبالتالي في تجارة الجنس⁽⁴⁾.

أما الآثار على الأطفال فمتعددة. فأجسام الأطفال ليست ناضجة من الناحية الجنسية ويسهل تعرضها للأذى. كما يتم تقييض الصحة الإنجابية للفتيات، وبسبب كون مسامات أغشيتها أكثر نفاذية من أغشية الكبار فإن الإفات تجد طريقاً أسهل لإصابتها، كما أنهن يواجهن مخاطر أكبر من ناحية الإصابة بعدوى أمراض تنتقل عن طريق ممارسة الجنس بما فيها فيروس نقص المناعة البشرية المكتسب/إيدز. وحتى اليافعون واليافاعات الأكبر سناً والذين قد تكون أجسامهم أشد قوة يتعرضون لخطر الأذى النفسي. وهناك تهديد لاحترامهم لأنفسهم وشعورهم بالكرامة وسلامتهم العاطفية، كما تهتز ثقفتهم بالآخرين. إنهم يعانون من الاكتئاب ويوقعون الأذى بأنفسهم ويبدو عليهم سلوك انتحاري.

ويجري ضرب العديد من الأطفال المتورطين في برائث الدعارة واغتصابهم من جانب سماسرة الجنس وأصحاب بيوت الدعارة، ويتعرضون للحرق والتعذيب بصور أخرى. كما يجري احتجازهم، وكثيراً ما يعانون من رداءة التغذية. وعندما يصابون بالمرض فإنهم يجرمون، بصورة منتظمة، من العناية الطبية. وإذا بلغ بهم المرض درجة تقدهم عن "العمل"، فإنه كثيراً ما يتم الإلقاء بهم في الشوارع حيث قد تقبض عليهم الشرطة وتعاملهم كمجرمين، ويتعرضون لمزيد من الإساءة والاعتداء، أو يدمنون على المخدرات والمسكرات. وعلى أي حال، فإن إدمان المخدرات مشكلة متكررة لأنه يتم إعطاء المخدرات للأطفال على أيدي سماسرة الجنس الذين يريدون إبقاء الأطفال في حالة إذعان، وضمان استمرار وجود الأطفال في برائث دائرة تعاطي المخدرات، والتبعية أو الاعتماد على الآخرين.

أما الأطفال الذين يفلتون من قبضة الدعارة فيواجهون مستقبلاً غامضاً إذا لم يستطيعوا العودة إلى أسرهم. وهناك بعض الأسر والمجتمعات المحلية التي تضع الأطفال تحت رعايتها بالفعل، غير أن أسراً ومجتمعات محلية كثيرة ترفض الطفل بوصفه "ملوثاً"، أو لعجزها عن معالجة شعور الطفل بالتبعية أو عن مداواته في حال مرضه. وفي بعض الأحيان لا يرى الأطفال أمامهم خياراً إلا العودة إلى سمسار الجنس أو بيت الدعارة الذي يعرفونه.

وهناك مستغلون في هذه العملية الشائنة من بدايتها إلى نهايتها: المجددون الذين يخدعون الأسرة التي لا تدرك ما ينتظر طفلها، وسماسرة الجنس من الرجال وأصحاب بيوت الدعارة، والنساء اللواتي يبعن الطفل بوصفه أداة للمتعة، والربائث الذين يشتررون الجنس متجاهلين تماماً القانون وحقوق الإنسان التي يجب أن يتمتع بها

الطفل. وإلى جانب هؤلاء، هناك الكثيرون ممن يغضون الطرف عن الاستغلال، مثل: الأدلاء السياحيين، وسائقي سيارات الأجرة (التاكسي)، وموظفي الفنادق، وأصحاب العقارات، وضباط الشرطة الفاسدين. وقد يكون هناك فئات من الناس ممن تنقصهم المعرفة الصحيحة أو المترددين كالعاملين في الميدان الاجتماعي أو الصحي، والجيران والمعارف، والأسر والأصدقاء، وكلهم يقولون لأنفسهم إن دعارة الأطفال لا تحدث إلا في "مكان آخر" وإن "الشخص السوي" الذي يعرفونه "ليس ممن يُقدمون على ذلك".

لكن هناك أيضاً فرصاً للتدخل في هذه العملية من بدايتها إلى نهايتها. فحيثما يكون الجهل أحد العوامل في قرار الأسرة ببيع أحد أطفالها تستطيع برامج زيادة الوعي ومراقبة المجتمع المحلي وأنظمة الدعم أن تغير من الوضع. وحيثما يضع الفقرُ وضروة العمل الأطفال في مخاطر جديّة، فإن لخطط ومشروعات التنمية الاجتماعية أهميتها، بما في ذلك مشروعات على مستوى الأسرة مثل مشروعات القروض بالغة الصغر (الميكروية)، وتدريب المهارات والمشاركات مع مؤسسات الأعمال المحلية.

ومع أن قطاع فرض تطبيق القانون أكثر القطاعات ملائمة للتدخل فيه عندما يقع الطفل في براثن الدعارة – عن طريق مدهامة بيوت الدعارة أو اعتقال الزبائن أو سماسرة الجنس على سبيل المثال – فإن باستطاعة فرق الدعم المكونة من قطاعات متعددة ضمان أن نشاط الشرطة يجب أن يكون مصحوباً بتوفير الرعاية لهذا الطفل. وقد يكون الإرشاد القانوني والنفسي ضروريين. وستدعو الحاجة إلى توفير الخدمات الصحية والإقامة والمسكن. كما سيحتاج الطفل إلى مساعدة متواصلة إلى أن يخرج من مرحلة الخطر ويصبح بالإمكان التخطيط للمستقبل.

وفي مرحلة إعادة الطفل إلى الحياة الطبيعية وتعافيه من آثار الدعارة، يحتاج الأمر إلى برامج تساعد في بناء مستقبله. والعودة إلى التعليم خطوة هامة، إن أمكن ذلك، بحيث يصبح أمام الطفل مجال أوسع في الاختيار. أما تدريب المهارات فقد يساعد الطفل في الحصول على العمل، كما أن المشروعات المدرة للدخل يمكنها أن تخفف الضغط عن الأسرة. وتستطيع المنح النقدية قصيرة الأمد أن تُعين في تخفيف الضغوط الاقتصادية. وربما يحتاج الطفل إلى رعاية صحية مستمرة بما في ذلك الإرشاد وربما الإقامة والمسكن لأمد طويل.

وتعمل المنظمات غير الحكومية والمنظمات الدولية والإقليمية وغيرها عبر هذه السلسلة العريضة من التدخلات مُحاولةً للتأكد من عدم وجود ثغرات في طريق الطفل قد يسقط فيها.

الأعمال الإباحية باستخدام الأطفال

منذ انعقاد المؤتمر العالمي الأول لمناهضة الاستغلال الجنسي التجاري للأطفال، فقد مثل انتشار وتكاثر استخدام الأطفال في الأعمال الإباحية، والتنامي غير المسبوق للتقنيات الحديثة تحدياً للسلطات المكلفة بفرض تطبيق القانون في مختلف أصقاع الكرة الأرضية⁽⁵⁾. ولا يعتبر استخدام الأطفال في الأعمال الإباحية ظاهرة جديدة، لكن التقنيات الرقمية وتقنيات الإنترنت جعل من إنتاجها وتوزيعها أمراً أسهل وأقل أخطاراً.

وكجزء من تقليد يمتد قروناً إلى الوراء، فقد شهد استهلاك صور الأطفال الجنسية إرضاء لمتعة الراشدين تطوراً متزايداً في بداية عقد السبعينيات من القرن العشرين ليصبح عملاً تجارياً مزدهراً، وهو بصدد أن يصير، بصورة متزايدة، نواة صلبة متركزة حول الأعمال الإباحية. وغالبية الأطفال المُلتقطة صورهم قفقاسيون، وكثير منهم من الولايات المتحدة، وما تزال صور العديد منهم موضع تداول، وكان هناك بعض الأطفال من الهند والمكسيك وإفريقيا. وشهد نموّ "السياحة التي تستغل الأطفال جنسياً" في عقدي الثمانينيات والتسعينيات من القرن العشرين صوراً لأطفال من آسيا وأوروبا الشرقية تضاف إلى المخزون منها لأن المستغلين كانوا يصورون جرائمهم ويتبادلون الأدلة على ارتكابها.

وفي هذه الأيام تسمح الكاميرات الرقمية بإنتاج الصور الساكنة وصور الفيديو دون أية حاجة لتظهير الفيلم الفوتوغرافي. ويمكن تخزين الصور على أقراص ليّنة بالإمكان إخفاؤها بسهولة، أو على أقراص الحاسوب الصلبة التي تحميها كلمات السرّ. أما الأجهزة والمعدات الداخلة في الموضوع فهي مدمجة وسهلة الإخفاء،

وامتلاك الكاميرات الرقمية والمسجلات على نطاق واسع يعني أنه نادراً ما يتعرض حاملوها للاستجواب على أي حال.

ويظل الاحتفاظ بالصور وتبادلها، الذي يحمل في جوهره طابع الهوية، مصدراً هاماً لاستخدام الأطفال في الأعمال الإباحية إلى جانب المواد التي يتم إنتاجها تحديداً لأغراض الربح التجاري، وإن كانت هناك أدلة الآن على أن الجريمة المنظمة أخذت في الدخول إلى سوق استخدام الأطفال في الأعمال الإباحية. وقد سهل قدم الإنترنت من توزيع الصور بحيث تدخل البيوت بصورة مباشرة. وبسبب طابعها غير القانوني، فإن توافر الأعمال الإباحية التي تستخدم الأطفال لا يخضع للتحليل الإحصائي بنفس الانتظام والدقة التي تخضع لها الأعمال الإباحية التي تستخدم الراشدين. غير أن الأرقام المتعلقة بالتجارة الإلكترونية لصور الراشدين الإباحية تقدّم بعض المؤشرات على نمو انفجاري في مجال الأعمال الإلكترونية الرامي إلى إشباع الشهية للصور الإباحية: ففي عام 1996 قامت شركة "فورستر" الأمريكية لأبحاث السوق بإجراء دراسة مسحية للمبيعات المقدرّة لصور الراشدين الإباحية من مواقع شبكات الإنترنت في مختلف أنحاء العالم فتوصلت إلى أن قيمة هذه المبيعات تقدر بـ 52 مليون دولار أمريكي في السنة، وفي ذلك الوقت كانت تمثل عُشراً مجموع ما تحقق في مجال التجارة الإلكترونية. وفي شهر إبريل/نيسان عام 2001 تمخضت أبحاث أجرتها مؤسسة "غوغل" حول صور الأطفال الإباحية عن وجود 425000 لقطة. من الواضح إذن أن تجارة استخدام الأطفال في الأعمال الإباحية تجارة ذات حجم كبير.

غير أن الأعمال الإباحية للراشدين تختلف اختلافاً جوهرياً عن نظائرها المتعلقة بالأطفال. فصور الأطفال الذين يجري استغلالهم لأغراض الجنس عبارة عن سجلات لجريمة يجري ارتكابها، وواقع الأمر أن العديد من الصور المتوفرة يقوم بإنتاجها المعتدون على الأطفال جنسياً من أجل الحصول على أرباح منها، أو يقوم بإنتاجها المتحرّسون بالأطفال الذين يستخدمونها ليطمئن قبولهم في شبكات المتحرّسين بالأطفال أو لتحديد عمر الطفل. لذلك فإن تجريم إنتاج الأعمال الإباحية التي تستخدم الأطفال، وتوزيعها أو حيازتها لا يشكل حرماناً من حرية الكلام أو حرية التعبير الفني. فقد حدث انتهاك جنسي للطفل، في مكان ما، في إنتاج الصورة، والصورة دليل على ارتكاب جريمة.

وهذا هو السبب في أهمية وجوب تجريم حيازة جميع الأعمال الإباحية التي تستخدم الأطفال حتى وإن ادعى مستعملوها بأنهم يفعلون ذلك "لمجرد حب الاستطلاع". ومن شأن إجراءات الشرطة ضد حيازة هذه الأعمال أن تسمح بالحصول على الأدلة وبالقيام بمحاولات للتعرف على الطفل وعلى المُعتدي جنسياً. ومن المحتمل أن يكون الاعتداء الجنسي مستمراً. فقد حددت الشرطة مواقع غرف المحادثة الإلكترونية (على الإنترنت)، التي لم يكتف فيها المعتدون بتقديم صور لهم وهم يغتصبون الطفل بل كانوا يتلقون طلبات من الآخرين حول كيفية المباشرة في هذا النشاط. وقد أنشئ عدد من بنوك معلومات الصور الدليلية بحيث يمكن مقارنة صور الأطفال ومن ثم التعرف عليهم، ويوحى وجود طفل "جديد" بحدوث حالة اعتداء جنسي حديثة أو مستمرة.

وبالإضافة إلى استغلال الطفل في إنتاج الأعمال الإباحية والعمل الجرمي في حيازة هذه الصور، فإن أولئك الذين يعتدون على الأطفال جنسياً يستخدمون هذه الأعمال في إرغام الأطفال – بنين وبنات – للقبول بالظهور على الكاميرا بأنفسهم. ويذكر الأطفال كيف أنه جرى عرض الصور أو أشرطة الفيديو عليهم وإقناعهم بأن العملية التي جرى تصويرها كانت "عادية" وأن "الآخرين كانوا راغبين في القيام بها".

كذلك يصف الأطفال مشاعرهم عندما يتم استغلالهم بهذا الأسلوب. إنهم عموماً يعرفون بوجود تسجيل للاعتداء الجنسي عليهم. ويتساءلون عن الذين يشاهدونه، و عما إذا كان يجري توزيعه، و عما إذا كانت هناك إمكانية في أن أحداً قد يتعرف عليهم. ويظنون يتساءلون لسنوات بعد ذلك وهم يتصورون مراراً وتكراراً عملية استغلالهم.

ومع أن التقنية زادت من التحدي الذي يواجه القضاء على الأعمال الإباحية التي تستخدم الأطفال، وإحضار المستغلين إلى العدالة، فإنه كان يصاحب ذلك زيادة في عدد المبادرات الرامية إلى مواجهة هذا التحدي، والمرات التي حالفها النجاح فيها.

ويأتي العديد من هذه المبادرات على أيدي قوات الشرطة الوطنية، إما على أساس فردي أو بالتعاون مع الإنترنت. وقد أدت المداهمات المنسقة لبيوت أو محلات الأشخاص الذين جرى تتبعهم من خلال عضويتهم في "نوادى" أو شبكات الأعضاء المنخرطين في تداول الأعمال الإباحية التي تستخدم الأطفال عبر شبكة الإنترنت، إلى إلقاء القبض على رجال في جميع أنحاء العالم بسبب حيازتهم لأعمال إباحية تستخدم الأطفال، وبسبب توزيعها. وهناك عدد من منتسبي قوات الشرطة الذين تم تدريبهم على تصفح معلومات شبكة الإنترنت والقيام بدوريات في مواقع الشبكات وغرف المحادثة الإلكترونية والمجموعات الجديدة، باحثين بذلك ليس عن موزعي الأعمال الإباحية ومستخدميها فقط، بل أيضاً عن المتصيدين الموجودين على الشبكة والذين يحاولون الوصول إلى الأطفال عن طريق هذه المنتديات المفتوحة.

كما طورت المنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص برامج تقليدية وأخرى تجديدية لمكافحة الأعمال الإباحية التي تستخدم الإنترنت قاعدة لها. وما زال "الخط الساخن"، الذي جرت تجربته واختباره والذي يسمح لأفراد من الجمهور بالإبلاغ عن مكان الأعمال الإباحية التي تستخدم الأطفال عندما يعثرون عليها، موجوداً بوضوح وما زال مستخدماً على نطاق واسع. وقد تطور هذا الخط الآن إلى ما يسمى "خط المعلومات السرية على الإنترنت Cyber Tipline"⁽⁶⁾ حيث يستطيع الجمهور أن يدلي بما لديه من معلومات على الإنترنت. وفي أوروبا، استكشفت جماعات مراقبة الإنترنت (التي تديرها الحكومات، والسلطات المكلفة بفرض تطبيق القانون والمنظمات غير الحكومية، ويختلف ذلك باختلاف البلد) إمكانية عمل ترتيبات ذات جدوى من أجل العمل معاً لتبادل التقارير وعمليات الإبلاغ عن الأعمال الإباحية الموجودة على الإنترنت، والتعرف على الموزعين في دول أخرى. ويتمويل أساسي من المفوضية الأوروبية، شكلوا مؤسسة "إينهورب IN HOPE"، وتقوم هذه المجموعات الآن بالتوسع لتشمل جماعات المراقبة من خارج أوروبا.

وقد قام موقرو خدمة الإنترنت، وصانعو برمجيات الحاسوب، والشركات الخاصة والمنظمات غير الحكومية بتطوير برمجيات لحجب وتنقية المواد المعروضة على الإنترنت، تهدف إلى مساعدة الآباء والأمهات في تنقية المواقع التي يستطيع أطفالهم الدخول إليها. وما زالت هذه المنجزات في طفولتها ومجالاً للجدل، فهناك من يقول، على سبيل المثال، أن بعض النظم تُخلق أو تحجب أية مواقع تحتوي على كلمة "جنس sex" حارمة الطفل بذلك من معلومات عن الجنس المأمون والصحة الإنجابية، وحرمانه فعلاً من النصائح والمعلومات عن الحماية من الاستغلال الجنسي. ورغم ذلك فإنها ترفع من مستوى وعي الآباء والأمهات والقائمين على رعاية الأطفال، بالأخطار التي يواجهها الأطفال عندما يسيء المستغلون استخدام الإنترنت، وبذلك تؤدي دوراً هاماً في تعبئة الموارد لحماية للأطفال.

وقد قامت الحكومات والهيئات الإقليمية التي تضمها بمراجعة التشريعات ذات الصلة باستخدام الأطفال في الأعمال الإباحية ومظاهرها على شبكة الإنترنت، وإعادة النظر فيها. ومنذ عام 1996، تحرك كثير من الأقطار الأخرى نحو تجريم حيازة الأعمال الإباحية، وإنتاجها وتوزيعها.

المتاجرة بالأطفال

في أبسط معانيها الأساسية يمكن تعريف المتاجرة بالأطفال بأنها سلسلة من الأحداث التي تشمل الحصول على الأطفال (شراء الأطفال)⁽⁷⁾ ونقلهم واستغلالهم. وضمن سياق الاستغلال الجنسي التجاري للأطفال، فإنه يتم فهم الاستغلال على أنه يعني ممارسة الجنس التجاري أو تجارة الجنس رغم الاعتراف بأن المتاجرة بالأطفال لأغراض العمل الاستغلالي، مثل التسول أو الأعمال الشاقة أو الصناعة أو الزراعة، قد تعرضهم أيضاً، بعد ذلك، لخطر بيعهم لجهات معنية بالجنس⁽⁸⁾.

وقد تنطوي عملية شراء الطفل ونقله على استخدام القوة والإقناع والإكراه والحيلة وإعطاء المخدرات، واشتراك الأسرة وآخرين في الجريمة، أو قد يكون بمبادرة الطفلة أو الطفل نفسه. وقد تتم عملية النقل بالسيارة أو بالطائرة أو بالقطار أو بالسفينة، أو قد تكون عملية اجتياز للحدود أو داخل البلد كنقل من مجتمع ريفي إلى منطقة حضرية على سبيل المثال. وقد ينطوي الاستغلال على العمل أو الجنس التجاري، أو يشمل صفقات

ومعاملات مالية أو مكافآت أخرى للمستغلّ (كترقية ضمن إطار الترتيب الهرمي للميليشيات شبه العسكرية التي تقدم الأطفال لخدمة رؤسائها).

أما الترحيل بالإكراه – في حالة لا يكون الطفل فيها قد بادر بنفسه إلى السفر أو أنه لا يفهم مغزى السفر – فيتميز بنقل الطفل من مكان التجنيد إلى مكان الاستغلال، وهي طريقة لزيادة قابلية الأطفال للضعف عن طريق فصلهم من محيطهم العادي، وعزلهم في أوضاع غير مشروعة في أماكن لا يعرفونها، وحيث تُساء معاملتهم، في أحيان كثيرة، ويصبحون عاجزين عن الاتصال. وأما الحطّ من مكانة الطفل إلى سلعة يمكن التخلص منها بعد استعمالها، وليس لها قيمة تُذكر، ولا تكاد تكلف إعالتها أو استبدالها شيئاً، فيعني أيضاً أن التكاليف منخفضة، وأن الأرباح بالتالي عالية وأن المخاطر يمكن التحكم بها.

وقد يشترك أشخاص مختلفون في كل مرحلة من مراحل عملية المتاجرة والنقل: فهناك أولاً المجنّدون أو، في بعض الحالات، الوكلاء غير النظاميين الذين يأمرّون الطفل بالتحرك. وقد يشمل هؤلاء الوكلاء غير النظاميين أفراداً من العائلة، وأشخاصاً في المجتمع المحليّ أو، أحياناً كثيرة، أشخاصاً راشدين كانوا قد عادوا هم أنفسهم من العمل في تجارة الجنس في مكان آخر، ويكسبون المال عن طريق تجنيدهم أشخاصاً راشدين وأطفالاً لمستخدميهم السابقين. ويشمل المجنّدون أيضاً وكلاء من القرى يتعرفون على الطفل، ذكراً كان أو أنثى، ويضمنون موافقة "القائمين على رعايته" أحياناً عن طريق الخداع، وأحياناً أخرى عن طريق دفع مبلغ متفق عليه من المال. وفي بعض الأحيان، قد تكون الآلية أكثر تنظيمياً، ابتداءً من وكلاء يعملون لوقت قصير تحت غطاء وكالة سياحية/مكتب استخدام لمنظمات إجرامية كبرى مثل مجموعات "الثراياد" الصينية، أو "المافيا" الروسية، أو "ياكوزا اليابانية" أو منظمات الإجرام المشاركة في تجارة المواد المهربة (الممنوعات) أيضاً.

وفي بعض الأحيان كما تبين الأبحاث، يقرر الأطفال أنفسهم بصورة متزايدة أن عليهم أن يتحركوا. وقد يكون هذا القرار نتيجة للضغط من جانب الأسرة لكسب المال، يرافق ذلك ندرة فرص العمل، أو وجود قيود قانونية عليهم، أو عدم امتلاكهم مؤهلات علمية كافية. وقد ينجم أيضاً عن ضغوط من الأقران (الزملاء) والضغوط الاستهلاكية حيث كثيراً ما يذكر الأطفال أنهم ببساطة كانوا يرغبون في حياة أفضل وفي الحصول على "أشياء أكثر لطافة". وعلى العموم لا يعرف الأطفال أنهم سيتعرضون للاستغلال في تجارة الجنس، ولكن، حتى عندما يعرفون، فإنهم لا يدركون الظروف التي سيتم استغلالهم في ظلها.

وعندئذ سيتولى شخص آخر، على العموم، مهمة نقل الطفل إلى مكان آخر من أجل تيسير سفر الطفل. وفي بعض الحالات قد يكون هذا الشخص سائق شاحنة محليّ، أو وكيل تجارة للممنوعات سيصحب الطفل عبر الحدود، أو عصابة إجرام منظمة تنقل أعداداً من الأطفال في مسارات يتم استخدامها أيضاً لنقل المخدرات أو السيارات المسروقة. وقد يكون أحد أفراد العائلة أو صديق ينقل الطفل بسيارته إلى مكان جديد في سيارة الأسرة.

وفي نقاط مختلفة في هذه المسارات، قد يكون هناك أفراد يُريحون بعضهم ويتأوبون مع غيرهم في عملية النقل والمتاجرة أو يدعمونها. ويقوم أشخاص مرتشون من حرس الحدود وضباط الجمرک والأفراد المكلفين بفرض تطبيق القانون بتيسير حركة المهربات البشرية. وقد يكون هناك وكيل استقبال، ابتداءً - مرة أخرى - من مسؤول اتصال واحد عند نقطة المقصد (محطة الوصول) إلى هيئة استقبال شبه دائمة. وقد يتشارك مساعدون ملحقون بعملية المتاجرة في النقل، في إنتاج وتزويد وثائق هوية وسفر مزيفة، مما يزيد في صعوبة تتبّع أثر ضحية المتاجرة والنقل، ويتركها أو يتركها في وضع مهاجر غير شرعي، وفي خوف من اكتشاف أمره وبالتالي يُصبح عرضة للتهديدات والإرغام المتواصل.

وفي نهاية الطريق، سيكون هناك زبون – وهو صاحب عمل راغب في التضحية بالأطفال على مذبح التكاليف المنخفضة واحتمال تحقيق أرباح أكثر، أو صاحبة بيت دعارة وزبائنها المستعدين للاعتداءات الجنسية من أجل المتعة الشخصية وجني الأرباح. وعلى طول الطريق من مكان الحصول على الضحية وحتى مرحلة الاستغلال قد يكون هناك حشد من الأشخاص الذين يمكن الإقرار بمشاركتهم في الجريمة، أو تجاهل هذه المشاركة مثل

سائقي الحافلات وربابنة السفن وحرس القطارات وموظفي الهجرة وموظفي الفنادق – وأحياناً أفراد من الجمهور الذين لا يحركون ساكناً عندما يرون طفلاً في حالة اضطراب، أو في وضع محزن يرافقه شخص كبير يبدو أنه غير مكترث.

ومهما كان الشكل الذين تتخذه المتاجرة بالأطفال، ومهما كانت الكيفية أو المكان الذي تجري فيه، وأياً ما كان الشخص المتورط، فإن المتاجرة بالأطفال ونقلهم قضية معقدة وتحتاج إلى رد معقد يجاريها.

الإجراءات التي تتم اتخاذها والإجراءات المتبقية⁽⁹⁾

الأطر القانونية والتطبيق: خلال السنوات الخمس منذ مؤتمر استوكهولم، قام العديد من الدول بإصلاح القوانين الموجودة أو إدخال قوانين جديدة لتعزيز الإطار القانوني ذي الصلة بالاعتداءات الجنسية على الأطفال واستغلالهم. وعلى أي حال، نادراً ما يُمكن تقييم تأثير إصلاحات من هذا القبيل لأن قلة قليلة من الدول أعادت آذاناً صاغية للنداءات المطالبة بتحسين أساليب جمع البيانات. ولا تتوفر بيانات دقيقة وثابتة حول عمليات التحقيق والملاحقات القضائية لقضايا الاعتداء الجنسي أو العنف أو الاستغلال ضد أشخاص دون سن الثامنة عشرة من العمر. وهذا وضع بحاجة ماسة إلى المعالجة.

إن سياسة إصدار الأحكام المتعلقة بالاعتداءات الجنسية سياسة تقتصر إلى الثبات بين الدول وداخل تلك الدول. ويؤدي ذلك إلى القلق حول انتهاكات حقوق الإنسان من ناحية (مثلاً في الأماكن والحالات التي تطبق فيها عقوبة الإعدام)، والإخفاق في حماية حقوق الأطفال من ناحية أخرى (مثل الحالات التي تفرض فيها غرامات تافهة على أولئك الذين يغتصبون الأطفال بصورة متكررة متتابعة). كما أن التشريعات والأحكام بالعقوبات المتعلقة بالأعمال الإباحية التي تستخدم الأطفال، ضعيفة ومفترقة بصورة واضحة إلى الثبات، وأن بعض الدول لا تقدم الحماية إلا للأطفال دون السادسة عشرة، أو حتى في بعض الحالات دون الرابعة عشرة من العمر.

وتظل حماية الشهود غير الكافية عائقاً أمام نجاح الملاحقة القضائية لمرتكبي الاستغلال الجنسي. وفي بعض الأماكن، فإن تطاول المدة غير المقبول، الذي تستغرقه القضايا حتى تصل إلى المحكمة، وضع يسود الاعتقاد بأنه لا يشجع على الإبلاغ عن الحوادث، ويقف عائقاً أمام الملاحقة القضائية الناجحة لمستغلي الجنس. وتبقى مبعث القلق قائمة حول شروط وأحكام تسجيل الاعتداءات أو الجرائم الجنسية في بعض الأقطار التي إما كانت موجودة أو جرى إدخالها مؤخراً على التشريعات. وكثيراً ما يسود الاعتقاد بأن تسجيل المعتدي جنسياً قد أسهم في تحسين نوعية المعلومات وعلاقات العمل بين الشرطة والجهات الأخرى، لكن ذلك لا يمثل بالضرورة حلاً للمشكلة التي فرضها أولئك الذين يعتدون على الأطفال ضمن أسرهم المباشرة أو الممتدة، كما أنه لا يشمل جميع فئات الذين يقترفون جريمة الاستغلال الجنسي. وهناك حاجة إلى التعاون الوثيق مع المجتمعات المحلية من أجل تجنّب "الذعر المعنوي" المتعلق "بسجلات المتحرّسين بالأطفال" وإذا ما أخذنا في الحسبان النقص الخطير للموارد لدى العديد من الدول، فإن المهم هو دراسة ما إذا كانت برامج المعالجة تقدم إسهاماً ذا جدوى اقتصادية في برامج الوقاية والمنع، تفوق جدواها في مشروعات التسجيل.

وأخيراً فإن من الأمور الحيوية أن نتذكر أن الإصلاحات القانونية لا تمثل، وحدها، الحل لجانب الطلب على الاستغلال الجنسي التجاري للأطفال. فحتى في الأماكن التي يتم فيها تطبيق قوانين جيدة بشكل مناسب، نجد الفساد و/أو نقص الموارد قد يؤدي إلى تراخ في فرض تطبيق القانون. زد على ذلك، أن تطبيق القوانين في حالات الاستغلال الجنسي والمتاجرة الجنسية كثيراً ما لا يبدي حساسية تجاه النوع الاجتماعي أو تجاه الأطفال. وبناء على ذلك، يمكن تطبيق القوانين في حالات تضرراً فعلاً بضحايا الاستغلال أنفسهم. والحقيقة أنه بالنظر لأن الاستغلال الجنسي التجاري للأطفال كثيراً ما يحدث ضمن إطار الاتجاه السائد لصناعة الجنس، فإن النداءات المطالبة بتطبيق القانون بشكل أشد صرامة تؤدي، في الغالب، إلى عواقب غير مقصودة. وسواء كان قانون الدعارة وفرض تطبيقه مبنياً على نموذج من المنع أو التنظيم، فإن قانون الدعارة وممارسة تطبيق القانون في جميع أنحاء العالم تركز باستمرار على ضبط العواهر أكثر من التركيز على زبائنهن. أضف إلى ذلك، أن الحقوق المدنية وحقوق الإنسان الخاصة بالنساء والفتيات المنخرطات في الدعارة كثيراً ما يتم انتهاكها بصورة روتينية وبفظاظة. وكل من الراشدين والأطفال يواجهون الاحتجاز والإبعاد والطرّد القسري من مساكنهم

بصورة تعسفية، وقيود صحيّة مفروضة بما فيها فحص لمعرفة الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية المكتسب، و"إعادة التأهيل" الإجبارية، والعقاب البدني وحتى الإعدام، كما أنهم كثيراً ما يكونون ضحايا العنف الذي يرتكبه أشخاص فاسدون مكفون بفرض تطبيق القوانين.

ومن السذاجة الاعتقاد أن النداءات تطالب بفرض ضوابط قانونية أقوى على أولئك الذين يستغلون الأطفال ضمن إطار الدعارة، ستؤدي بصورة تلقائية إلى النتائج المنشودة لكل من النساء أو اليافعين ضحايا الدعارة. والواقع أن الحملات الصارمة على أماكن الاستغلال الجنسي التجاري للأطفال والمتاجرة بالأطفال أدت، في الغالب، إلى نتائج بالغة السلبية لكل من الراشدين واليافعين، من كلا الجنسين، المنخرطين في الدعارة. كما أن أهمية أعداد الأشخاص المقبوض عليهم بتهمة استغلال الأطفال جنسياً في حالات الدعارة تتلاشى بصورة عامة لتصبح عديمة الوزن مقابل أعداد النساء واليافعين (من الجنسين) المقبوض عليهم بتهمة تعاطي الدعارة و/أو تهمة الهجرة غير المشروعة. وهناك الكثير من العمل المطلوب إنجازه في مجال تغيير المواقف والاتجاهات، واستحداث إجراءات قانونية واجتماعية تحمي جميع الحقوق الإنسانية للبشر. وقد طالب إعلان وجدول أعمال مؤتمر استوكهولم الحكومات أن تتبنى منهج عمل غير عقابي تجاه الأطفال ضحايا الاستغلال الجنسي التجاري وذلك انسجاماً مع حقوق الطفل" غير أن الإعلان وجدول الأعمال المذكورين لم يطالبا الحكومات بتبني منهج عمل ينطوي على احترام وحماية حقوق الإنسان لجميع المتورطين في برائن الدعارة. وهذه قضية تقتضي التصدي لها ومعالجتها.

أولويات العمل الوطنية: طالب جدول أعمال مؤتمر استوكهولم بوضع أولويات عمل وطنية قبل نهاية عام 2000، "تحتوي على مؤشرات لقياس التقدم، وأهداف محددة وإطار زمني للتنفيذ، وتهدف إلى تقليص عدد الأطفال المعرضين للاستغلال الجنسي التجاري، ورعاية بيئة ومواقف وممارسات تتجاوب مع حقوق الطفل". ومع منتصف عام 2001، لم يطور هذه الخطط سوى 31 دولة بينما كانت هناك 21 دولة أخرى أخذت في تطويرها⁽¹⁰⁾.

غير أن تلك الخطط التي جرى تطويرها تمثل، ما يتجاوز بكثير، مجرد إطار للعمل في المستقبل. وفي جميع الحالات تقريباً، مثل وضع هذه الخطة تجريبية أو تمريناً هاماً في البحث والمراجعة والمشورة وبناء التحالفات والتعاون بين القطاعات الحكومية والمنظمات الدولية والإقليمية والمنظمات غير الحكومية، وفي بعض الدول، القطاع الخاص والجماعات الشبابية. وقد أحدث هذا في حد ذاته، أو عزز، أدوات أكثر فعالية من أجل تنفيذ الخطط، وإيجاد شراكات جديدة وتبادل أفضل للمعلومات ومزيد من الوعي لكل من المشكلات والردود الممكنة.

ومع ذلك، فإن أقل من نصف الدول التي حضرت مؤتمر استوكهولم عام 1996 وقت بالتراماتها في تطوير أولويات عمل وطنية. وهذا موضوع لا بد من التعاطي معه بصورة مستعجلة. وإذا ما أخذنا في الحسبان الطابع عبّر الحدودي للاستغلال، وفتح الحدود، وما تحقق من تقدم في مجال السفر وعالمياً يخضع للعولمة بوتيرة متزايدة وتصبح فيه القيم والتوقعات وحتى السلوكيات أكثر معاصرة وتجانساً، فإن وجود حلقات ضعيفة في السلسلة يصبح أمراً في عداد المستحيلات.

التصدي للطلب: هناك حاجة "التفكير متضافر" من جانب صانعي السياسة على الصعيدين الوطني والإقليمي والمنظمات الدولية والإقليمية من أجل استتباب وتنفيذ إجراءات طويلة الأمد تتعاطى مع الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تدعم الطلب على الاستغلال الجنسي التجاري للأطفال. وهناك حاجة لمقاربات أوسع وأكثر شمولاً من أجل بناء الشراكات. وبصورة خاصة، هناك حاجة ملحة للحوار بين منظمات الأطفال غير الحكومية، من جانب؛ ومنظمات حقوق العاملين في مجال الجنس، ومنظمات العمّال المهاجرين، وجماعات مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية المكتسب/ايدز، وحقوق الشواذ جنسياً، ونشطاء مكافحة العنصرية، من جانب آخر. ولا يقتصر وضع هذه الجماعات الأخيرة فحسب على كونها ذات معرفة وخبرة ذات صلة قوية بالجهود الرامية إلى معالجة جانب الطلب على الاستغلال الجنسي التجاري للأطفال فقط، بل إنها، أحياناً، تتأثر سلباً بالنتائج غير المقصودة للإجراءات المصممة لمناهضة الاستغلال الجنسي التجاري للأطفال. وفي وسع هذه الجماعات أن تقدم إسهاماً لا يقدّر بثمن في النضال ضد الاستغلال الجنسي التجاري

للأطفال. ولكن – من أجل أن يتم ذلك – على المنظمات غير الحكومية أن تتخربط في بواعث قلقها واهتمامها بشكل أقرب وأوثق.

كما يقتضي أن تأخذ الجهود الرامية إلى التصدي للطلب على الاستغلال الجنسي التجاري للأطفال في الحسبان، الحقيقة التي مفادها أن بعض أولئك الذين يقومون باستغلال الأطفال جنسياً هم أنفسهم أعضاء في جماعات ضعيفة ومهمشة ومستغلة، و/أو تنتمي إلى جماعات مهنية تُخضع أعضائها لضغوط ثقافية فرعية قوية من أجل الانخراط في الجنس التجاري. ولن تكون الحملات العقابية وذات الاتجاهات الأخلاقية بالضرورة أكثر الأساليب فعالية في تغيير سلوكها أو ممارساتها الجنسية. ومرة أخرى، نكرر القول بالحاجة لبناء شراكة أكثر اتساعاً. ويجب أن تشارك المنظمات، التي لها أوثق العلاقات بالجماعات المعرضة للتعاطي مع من يمارسون الدعارة من كلا الجنسين (مثل نقابات الملاحين، والنقابات المهنية الخاصة بصناعات قطع الأخشاب والتعدين والسياحة، والمنظمات غير الحكومية المنخرطة في أعمال الوقاية من انتشار الإيدز)... أن تشارك في تصميم استراتيجيات زيادة الوعي والوقاية وتنفيذها. وبقدر مساوٍ لذلك، على أصحاب العمل بمن فيهم القوات المسلحة أن يشاركوا بقدر أكبر في التثقيف والتعليم والعمل الوقائي مع الذين يعملون لديهم. هناك أيضاً دور للقطاع الخاص من حيث تطوير بدائل اقتصادية مستدامة وذات مغزى للأطراف الأخرى المتورطة في الاستغلال الجنسي التجاري للأطفال. وفي هذا الصدد، فإن من الأهمية بمكان كبير تشجيع المؤسسات المالية وبنوك التنمية والمستشارين الاقتصاديين على النظر في أثر سياسات التنمية وتدبير التكيف الهيكلي على جانب الطلب على الجنس التجاري في أي دولة أو منطقة بعينها.

البحوث والتقييم والبرمجة: تبقى هناك حاجة ملحة لإجراء أبحاث أشمل وأكثر تفصيلاً حول الأسباب الجذرية للاستغلال الجنسي التجاري للأطفال بحيث تغطي كلاً من الطلب والعرض لأن من شأن ذلك أن يصبّ في اتخاذ إجراءات أكثر فعالية من أجل الوقاية وزيادة الوعي. وهناك حاجة أيضاً لجمع بيانات أفضل وأكثر ثباتاً حول الاستغلال الجنسي للأطفال، وكذلك للقيام بأبحاث من أجل تقييم أثر إجراءات محددة بعينها.

إن تقييم الإجراءات التي تم اتخاذها أمر صعب لأنه كثيراً ما يتعذر إجراء قياس على المدى القصير لأثر كل من الاستغلال الجنسي التجاري للأطفال والبرامج الموضوعة للتصدي له. غير أنه تم القيام بقدر من العمل على مؤشرات قصيرة المدى وأخرى طويلة المدى لأنواع مختلفة من البرمجة وأخذ التقييم المتمركز على الطفل يصبح، بصورة أكثر انتظاماً، جزءاً من تمارين الدروس المستفادة والتخطيط المسبق للمستقبل.

وإذا ما أردنا التصدي للاستغلال الجنسي التجاري للأطفال، يوضح أن ما تدعو الحاجة إليه ليس فقط مزيداً، بل نوعاً أفضل من العمل. ويجب تخطيط ذلك بحيث يغطي جميع سلسلة القضايا الداخلة في الاستغلال الجنسي التجاري للأطفال والتي لها صلة به. كما يجب تبادل الدروس المستفادة من البرامج، حتى لو أنها كانت تكشف عن بعض الإخفاقات لأن تبادل المعلومات يعتبر من أفضل الطرق لتحسين الفعالية والاطلاع على خبرات الآخرين وأفكارهم. وهذا صحيح بصورة خاصة لأن الأطفال المعرضين لمخاطر الاستغلال الجنسي التجاري للأطفال، أو الواقعين في شراكه، أو الخارجين من برائته، يفنقرون إلى الحصانة من الأذى والضرر.

إن تبادل المعلومات التي جرى اكتسابها، والدروس التي تم تعلمها، والتحديات المتوقعة تمثل أهداف المؤتمر العالمي الثاني لمناهضة الاستغلال الجنسي التجاري للأطفال.

(1) تعرض هذه الملحة العامة الشاملة القضايا التي تحتويها، على العموم، عبارة "الاستغلال الجنسي التجاري": وهي دعارة الأطفال والأعمال الإباحية التي تستخدم الأطفال، والمتاجرة بالأطفال. وهناك معالجة مفصلة لكل من هذه القضايا في الأوراق المرجعية أرقام 2، 3 و6.

- (2) انظر ورقة "المستغلّ الجنسي" وهي ورقة من ست ورقات بحث موضوعية جرى إعدادها كقراءة مرجعية للمؤتمر العالمي الثاني لمناهضة الاستغلال الجنسي التجاري للأطفال الذي سيعقد في يوكوهاما باليابان في شهر ديسمبر/كانون الأول عام 2001. أعدت هذه الورقة الأستاذة الدكتورة "جوليا أوكونيل ديفيدس".
- (3) انظر "الاستغلال الجنسي للأطفال والفقير والقانون" وهي إحدى الأوراق الموضوعية الست التي تم إعدادها كقراءة مرجعية للمؤتمر، بقلم الأستاذة الدكتورة "جيرالدين فان بيورين"، وهناك دولتان فقط لم تصدقا على اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل حتى نهاية العام 2000، وهما: الولايات المتحدة والصومال (التي ما زالت تبدأ تنقصها الوحده).
- (4) منظمة العمل الدولية: "التقرير العالمي حول المتاجرة بالأطفال" سيظهر في شهر ديسمبر/كانون الأول 2001.
- (5) انظر "استخدام الأطفال في الأعمال الإباحية"، وهي إحدى الأوراق الموضوعية التي أعدت للمؤتمر، وقد أعدها "جون كار".
- (6) نحت هذا الاسم المركز الوطني للأطفال المفقودين والمستغلين في أتلانتا، الولايات المتحدة، الذي كان رائداً في تقديم المعلومات عن طريق شبكة الإنترنت ولا يزال يطور ذلك بنجاح.
- (7) ترى منظمة العمل الدولية أن استخدام كلمة "acquire" (يكتسب، يشتري) قد يبدو غير إنساني، حيث ينزل بالطفل إلى مرتبة المتاع أو العبودية. لكن المنظمة تتجنب الجدل حول ما إذا كان الإكراه أو القوة أو الإقناع داخلة في الموضوع، وهل تمّ "تجنيد الطفل بصورة مشروعة" مقابل المال، وهل كان الطفل أو الأسرة "راغبين" في ذلك. والواقع أن مفهوم "الحصول على أو الشراء" جرى استخدامه في بعض أقدم الصكوك الدولية ذات العلاقة بالمتاجرة، مثل اتفاقية عصبة الأمم الخاصة بالرق لعام 1922، التي حظرت جميع مظاهر تجارة العبيد بما فيها "جميع الأعمال التي تدخل في أسر إنسان أو شرائه أو التخلص منه بهدف إنزاله إلى مرتبة العبودية".
- (8) "المتاجرة بالأطفال لغرض الاستغلال الجنسي"، وهي إحدى الأوراق الست الموضوعية التي تم إعدادها للمؤتمر. وقد قام بكتابة هذه الورقة الأستاذان الدكتور "كوبينجي شيبهار و هيتوشي سايكي" انظر كذلك التقرير العالمي حول المتاجرة بالأطفال - منظمة العمل الدولية، سيصدر في شهر ديسمبر/كانون الأول 2001.
- (9) لا يهدف هذا القسم إلى استباق النقاش والنتائج التي ستصدر عن مؤتمر يوكوهاما. ولا يقدم سوى نظرة معمقة في أنواع القضايا التي يحتمل أن يتم التصدي لها ومناقشتها، كما يقدم، إضافة إلى ذلك، بعض الأفكار التي تحتويها الأوراق الموضوعية الست التي جرى إعدادها لأجل المؤتمر.
- (10) أرقام من تقرير المراقبة الصادر عن "منظمة الحملة الدولية للقضاء على دعارة الأطفال واستخدامهم في الأعمال الإباحية والمتاجرة بهم" لعام 2001 (تاريخ النشر: نوفمبر/تشرين الثاني 2001). إضافة إلى ذلك، توجد لدى سبع دول خطط عامة تتعلق بحقوق الأطفال، وهناك أربع دول أخرى أخذت في تطوير هذه الخطط.